المغيرة وابو يعلى والبزار وكثيرون عن سعيد بن زيد وظاهره
حتى على الانبيا عليهم الصلاة والسلام وكان حكمة ذلك
انه لا يصير شرعا مستمرا لانه بصدد بعثة نبي بعده تبين ما كذب
عليه بخلاف نبينا صلى الله عليه وسلم فلا نبي بعده فمن قال
الانبيا مثله فيما يظهر فيه نظر للفرق وايضا فالتنصيص انما تثبت
بدليل صحيح لا بالاحتمال ولا مفهوم لقوله علي انه لا يتصور
ان يكذب له لنهيه عن مطلق الكذب وقد اغتر قوم من الجهلة
كالكرامية فجوزوا ووضعوا احاديث في الترغيب والترهيب
وقالوا انه كذب له لا عليه وهذا جهل باللغة العربية وما دروا ان قوله
صلى الله عليه وسلم من يقل عني ما لم اقل يقتضي الكذب على الله
تعالى لانه اثبات حكم سوا كان في الايجاب او الندب وكذا مقابلهما
وهو الحرام والمكروه وقد اشتد النكير على من كذب على الله في قوله
فمن اظلم ممن افترى على الله كذبا او كذب باياته فسوى بين من
كذب عليه وبين الكافر وقال ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على
الله وجوههم مسودة والايات في ذلك متعددة فلذا اشتد في
الكذب عليه صلى الله عليه وسلم وتمسك بعضهم بما ورد
في بعض طرق الحديث من زيادة لم تثبت وهي ما اخرجه
البزار عن ابن مسعود من كذب علي ليضل به الناس الحديث
ورجح الدار قطني والحاكم ارساله ورواه الدارمي عن يعلى بن
مرة بسند ضعيف وعلى تقدير ثبوته فليست اللام للعلة
بل للصيرورة كقوله تعالى فمن اظلم على الله ممن افترى
على الله كذبا ليضل الناس والمعنى ان ماله امره الى الاضلال
وهو معنى من تخصيص بعض افراد العموم بالذكر فلا
مفهوم له كقوله لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة ولا تقتلوا
اولادكم من املاق فقتلهم ومضاعفة الربا والاضلال انما
هو لتاكيد الامر فيها لا لاختصاص الحكم كما قال الحافظ رحمه
الله قال وقوله صلى الله عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوا
مقعده من النار رواه عنه خلق كثير من الصحابة واعتنى
جماعة من الحفاظ بجمع طرقه فاول من وقفت على كلامه في ذلك
علي بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة فقال انه ورد عن
عشرين صحابيا ثم ابراهيم الحربي والبزار فقالا انه ورد
عن عشرين صحابيا فقالا ورد عن اربعين وزاد ابن صاعد قليلا
وقال الصيرفي رواه ستون وجمع الطبراني طرقه فزاد قليلا
وقال ابن منده رواه اكثر من ثمانين وجمع ابن الجوزي طرقه
في مقدمة الموضوعات فجاز تسعين وبه جزم ابن دحية وقال

ابو

ابو موسى المديني يرويه مائة صحابي وجمعها بعده الحافظ
المزي وابو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل ما ليس عند
الاخر ومجموع ما ذكراه مائة على ما فيها من صحيح وحسن وضعيف
وضعيف وساقط مع ان فيها ما هو في مطلق ذم الكذب عليه
من غير تقييد بهذا الوعيد الخاص ونقل النووي انه جا عن مايتين
من الصحابة ولاجل كثرة طرقه اطلق جماعة انه متواتر ونازع بعض
مشايخنا في ذلك بان شرط التواتر استوا طرفيه وما بينهما في الكثرة
وليست موجودة في كل طريق بمفردها واجيب بان المراد
باطلاق كونه متواترا رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه الى انتهائه
في كل عصر وهذا كاف في افادة العلم وايضا فطريق انس وحدها
قد رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وكذا حديث ابن مسعود
وابي هريرة وعبد الله بن عمر فلو قيل في كل منها انه متواتر عن
صحابيه لكان صحيحا فان العدد المعين لا يشترط في المتواتر
بل ما افاد العلم كفى والصفات العلية في الرواية تقوم مقام العدد
او تزيد عليه كما قررته في نكت علوم الحديث وشرح النخبة وبينت
هناك الرد على من ادعى ان مثال المتواتر لا يوجد الا في هذا
الحديث فامثلته كثيرة كحديث من بنى لله مسجدا والمسح
على الخفين ورفع اليدين والشفاعة والحوض ورؤية الله
في الاخرة والائمة من قريش وغير ذلك واما ما نقله البيهقي عن
الحاكم ووافقه انه جا من رواية العشرة وليس في الدنيا
حديث اجمع العشرة على روايته غيره فقد تعقبه غير واحد لكن
الطرق عنهم موجودة في ما جمعه ابن الجوزي فمن بعده والصحاح
منها علي والزبير والحسان طلحة وسعد وسعيد وابو عبيدة
ومن الضعيف المتماسك طريق عثمان وبقيتها ضعيف او ساقط
ويخالفه قوله قبل وصح ايضا في غير الصحيحين من حديث عثمان
ابن عفان فانه قال اولا انه في الصحيحين من حديث علي وانس
وابي هريرة والمغيرة والبخاري عن الزبير وواثلة بن الاسقع
وعبد الله بن عمرو بن العاص ومسلم عن ابي سعيد وصح ايضا
في غير الصحيحين عن عثمان وابن مسعود وابن عمر وابي قتادة
وجابر وزيد بن ارقم وورد باسانيد حسان عن طلحة وسعيد
ابن زيد وابي عبيدة ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر وعمران وسلمان
ومعاوية ورافع بن خديج وطارق الاشجعي والسايب بن يزيد
وخالد بن عرفطة وابي امامة وابي قرصافة وابي موسى وعايشة
فهولا ثلاثون من الصحابة وورد ايضا عن نحو خمسين غيرهم
باسانيد ضعيفة وعن نحو عشرين اخرين باسانيد ساقطة انتهى

Copyright King Saud University